لانه زيادة عليه والكثير لربه وبيع الشجر بان كان الثلث
فاقل الزرع وكسه والمعتبر شروط المبيع كما سبق
في بيع الاشجار وجاز على زرع وشجر قصدا بالعقد
وحوايها متعددة فلا يرد ما اذا جز بعضها حيث لم تتعدد
الصفقات وتمامه ان وصف كما في بيعه كما مر بت وابقاء
الوصول قبل الطيب وان لم يصل بالعمل وخيط بقدور التبن
التقصير كما يأتي واشترا ما جز الزكاة على احدهما
والاصل السنوية بها وان لم تجب العين كما في العامل خلافا
لقوله الآتي فيه لكن شرط ان لم تجب واشترا ما غلام
رب الحايط الكبير او دابته والمشترط العامل كما سبق
في القراض وعصر الى بيتون على احدهما وقسمه قبله
او بعده عطف على غلام فان لم يكن شرطا فالرقي والا فا
للقسم بالحي جبا وعصر كلي على ما حمه واصلاح الجواي
والحظيرة للزرع والصغيرة يجمع الماء وتنوح البئر
على ربه لاشتراطها على العامل كما قبل سنجر الله و
وقتا يلهما هو را عطف على فاعل جاز بت ربشر او
يسمي قبل العمل وبعده خلاف ومساقات العامل والزرع
بينه وبين القراض ان الخايط لا تبان عليه ولو قال
امانة لا غير امين ولو كان مثله لانه يلزم من اعتمار

الاول

الاول اعتمانا والثاني وحمل الثاني على ضدها فيضمن
الاول حتى يثبت امانة الثاني وان فجر ولم يجد اسيا
اسلمه هدرا ولا تتسع بمونة ربها ولا نفسه وساع
مساقاة وما المسقى فله اجرها ورفع اجرة العمل كما سبق
ومساقاة وبيع ومرير بلا فجر وسبق ان قيام الزرع مع
بلوغ الثمار وفات ولا يعول على ما في الحاوي وجب هنا
وضع ما اطلع على فساده قبل العمل وبعد تواعه ان بقي
عنها فاجرة المثل كان دفع احدهما شيئا لانه ان دفع
رب الحايط اجانة فاسرة والعامل شرا المرة قبل بدو
صلاحها والا فمساقاة المثل مع شراطهم وغير الطعم
نوى الثلث اوبع بيعه ونحوه او اشترط عمل ربه فان كان
الشرط من ربه فاجر المثل كذا في الحاوي كدابة او غلام
وهو رب الحايط صغيرا وحمله لقوله اشترط احدهما
على الاخر ربه سنة او خمسة في بقاء اجر حايطها والا
وان باجر او اختلفا الجزء في نسبي او حوايط ع الحاد
الصفة وضع في الاقل ما فيه الاجرة ويقضي ما فيه
مساقاة المثل فيها وان اختلفا في الجزء قبل العمل حلفا لغا
لخلاف القراض لعدم لزومه ويضع ويقضي للحالي ولو
يقضي لشبه وبعده فالاشبه بيمينه فان نكلا مساقاة

Copyright © King Saud University